



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



لجنة مصايد الأسماك

اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك

الدورة السابعة عشرة

فيغو، إسبانيا، 25-29 نوفمبر/تشرين الثاني 2019

رصد تنفيذ المادة 11 من مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد

موجز

تقدم هذه الوثيقة ملخصاً للتقدم المحرز في تنفيذ المادة 11 - ممارسات ما بعد المصيد والتجارة - من مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد (مدونة السلوك)، وتسألط الضوء على المجالات التي يطرح فيها تنفيذ هذه المادة تحدياً لأعضاء منظمة الأغذية والزراعة.

الإجراءات المقترحة اتخاذها من جانب اللجنة الفرعية

- ◀ تقديم التوجيه بشأن كيفية تعزيز وتوسيع نطاق تنفيذ المادة 11 من مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد؛
- ◀ وتقديم التوجيه بشأن تحديد المجالات التي ينبغي فيها إجراء مزيد من العمل لتحسين الاستبيان الحالي؛
- ◀ وتقديم المشورة بشأن كيفية تحسين استخدام البيانات والمعلومات المقدمة من خلال استبيان المادة 11، بما في ذلك التقييمات والمشاورات والدراسات المخصصة والتقارير الفنية المحددة.



nb377

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR) الموجودة على هذه الصفحة؛ وهذه مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

مقدمة وبنية الاستبيان

1- تمثل هذه الوثيقة التقرير الخامس الذي أعدته أمانة اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك التابعة للجنة مصايد الأسماك بشأن تنفيذ أحكام مدونة السلوك المتعلقة بممارسات ما بعد المصيد والتجارة، وتقديم تجميعاً للبيانات والتحليلات المرتبطة بها استناداً إلى استبيانات التقييم الذاتي التي استكملها وقدمها الأعضاء على الإنترنت.¹

2- وتحصل الأمانة على البيانات الأولية عبر مسح على الإنترنت ينقسم إلى الأقسام الستة التالية:

- القسم الأول - الاستخدام المسؤول للأسماك
- القسم الثاني - التجارة الدولية المسؤولة
- القسم الثالث - القوانين واللوائح المتعلقة بتجارة الأسماك
- القسم الرابع - القضايا المستجدة في تنفيذ المادة 11
- القسم الخامس - التحديات الراهنة
- القسم السادس - تعليقات إضافية

3- ومن خلال 29 سؤالاً تُعطى الردود عليها درجات مختلفة تتراوح من 1 إلى 5، تطلب الأقسام الثلاثة الأولى من الاستبيان إلى الأعضاء أن يبلغوا عن مدى تنفيذهم للإجراءات الخاصة بالاستخدام الرشيد للأسماك، والتجارة الدولية الرشيدة، والقوانين واللوائح المرتبطة بتجارة الأسماك. وتتراوح الدرجات الممكنة للردود من 1 (لم تنقذ أو بدأت للتو) إلى 5 (اكتمل التنفيذ أو أوشك على الاكتمال). ويُقبل أيضاً الرد بـ "لا ينطبق"، عندما لا ينطبق السؤال على السياق الوطني أو دون الوطني.

4- وتطلب الأقسام الثلاثة التالية من الأعضاء، من خلال خمسة أسئلة مفتوحة، تحديد التحديات الحالية المتعلقة بتنفيذ المادة 11 في ما يتعلق بالقضايا الناشئة، وأنظمة ضمان السلامة والجودة، وقطاع ما بعد المصيد، والتجارة الدولية في الأسماك ومنتجات مصايد الأسماك، والقوانين واللوائح التنظيمية، كما تمنح الأعضاء فرصة لتقديم تعليقات إضافية.

5- ولهذا الإصدار، عُمم الاستبيان على كافة أعضاء المنظمة في 3 أبريل/نيسان 2019² ووردت ردود كاملة من 140 من الدول الأعضاء، ومن منظمة عضوة واحدة، ومن الاتحاد الأوروبي مجيئاً باسم الدول الـ 28 الأعضاء فيه، ما يبلغ مجموعه 168 من الدول الأعضاء في المنظمة، تمثل 86 في المائة منها.

¹ في عام 2015، انتقل نظام إدارة الاستبيان إلى منصة إلكترونية، ويمكن النفاذ إلى هذا الاستبيان الإلكتروني الجديد عبر بوابة مكرسة لذلك على النطاق الإلكتروني للمنظمة (<http://www.fao.org/fishery/code/codequest>)، من خلال استخدام أسماء مستخدمين وكلمات سرّ فريدة، وهو يفي بمتطلبات السرية والأمن ويسر الاستخدام اللازمة.

² المسؤولون الحكوميون، والمكاتب والقطرية للمنظمة، والممثلون الدائمون، ولجنة مصايد الأسماك، والمشاركون في اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك التابعة للجنة مصايد الأسماك.

6- ويشير معدل الاستجابة المتزايد باستمرار إلى مستوى عالٍ من اهتمام الأعضاء بهذا الموضوع ومشاركتهم فيه ويشكل رد فعل إيجابياً على استخدام الاستبيان على الإنترنت:

الدورة	الأعضاء المجيبون	معدل الردود (النسبة المئوية من أعضاء المنظمة)
الدورة الثالثة عشرة - 2012	15 عضواً + 1 منظمة عضو	22
الدورة الرابعة عشرة - 2014	88 عضواً + 1 منظمة عضو	60
الدورة الخامسة عشرة - 2016	115 عضواً + 1 منظمة عضو	73
الدورة السادسة عشرة - 2017	123 عضواً + 1 منظمة عضو	77
الدورة السابعة عشرة - 2019	140 عضواً + 1 منظمة عضو	86

7- وكان معدل الاستجابة ضمن الأقاليم المختلفة (النسبة المئوية للبلدان المجيبة من الإقليم):

- 100 في المائة لأمريكا الشمالية؛
- 88 في المائة لأفريقيا؛
- 88 في المائة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛
- 88 في المائة لجنوب غرب المحيط الهادئ؛
- 84 في المائة لآسيا؛
- 73 في المائة لأوروبا³؛
- 71 في المائة للشرق الأدنى.

8- كان التوزيع الجغرافي للردود الواردة (عدد البلدان المجيبة من الإقليم/العدد الإجمالي للبلدان المجيبة):

- 30 في المائة من أفريقيا؛
- 21 في المائة من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛
- 15 في المائة من آسيا؛
- 11 في المائة من أوروبا؛
- 11 في المائة من الشرق الأدنى؛
- 11 في المائة من جنوب غرب المحيط الهادئ؛ و
- 1 في المائة من أمريكا الشمالية.

³ يشمل إقليم أوروبا بلداناً أوروبية غير منتسبة إلى الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأوروبي نفسه الذي يحتسب كعضو واحد.

9- تغير قليلاً التكوين الإقليمي للردود الواردة مما كان عليه في الإصدار الأخير عندما كان وزن الشرق الأدنى إلى العدد الإجمالي أعلى (14 في المائة مقارنة بـ 11 في المائة) في حين كان على جنوب غرب المحيط الهادي أقل (7 في المائة مقارنة مع 11 في المائة).

نوعية الاستبيانات المجمعة وتحسين الإبلاغ

10- في المتوسط، أُجيب على 92 في المائة من الأسئلة الواردة في الاستبيانات المقدمة،⁴ وكانت النسبة المتبقية البالغة 8 في المائة ردوداً بـ "لا ينطبق" (7 في المائة) أو خانات فارغة (1 في المائة). وفي الإجمال، أدرج 54 بلداً (38 في المائة من مجموع المجيبين) ردأً بـ "لا ينطبق" أو خانة "فارغة" واحدة على الأقل.

11- ازدادت النسبة المئوية للردود بـ "لا ينطبق" زيادة طفيفة من 5 في المائة في الإصدار الأخير إلى 7 في المائة في الإصدار الحالي. ويُعزى ذلك جزئياً إلى الافتقار إلى البيانات والمعلومات على المستوى الوطني، لكنه قد يمثل أيضاً تفسيراً خاطئاً لبعض الأسئلة.

12- على وجه الخصوص، تلقت الأسئلة التالية أكبر عدد من الردود بـ "لا ينطبق":

- أُقيمت خدمات مختبرية معتمدة وهي تعمل بالكامل؛
- تُتخذ تدابير لتقدير خسائر ما بعد المصيد وللإقلال منها؛
- تُرصد الآثار البيئية لأنشطة ما بعد المصيد وتُعالج بفعالية؛
- تُقيم وتُرصد آثار التجارة في منتجات الأسماك (الواردات والصادرات) على الأمن الغذائي والدخل؛
- تُبلّغ منظمة التجارة العالمية والدول المهتمة والمنظمات الدولية الأخرى المعنية بالتغيرات في القوانين واللوائح التنظيمية التجارية، حيث ينطبق ذلك؛
- القوانين التجارية الداعمة لتدابير الحفظ منصفة وغير تمييزية وتتفق مع أحكام المنظمات الإقليمية والدولية والاتفاقات التي تكون الدولة العضو طرفاً فيها.

⁴ لدى منظمة التجارة العالمية 164 عضواً ومنظمة الأغذية والزراعة 194 عضواً.

- 13- قد يشوب هذه الأسئلة الست درجة عالية من سوء التفسير لأن سؤالاً واحداً فقط يمكن في الواقع أن يكون "لا ينطبق" لبلدان معينة، إذا ما أخذ بالاعتبار الفرق في عدد الأعضاء ما بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التجارة العالمية.⁵
- 14- من الجدير بالملاحظة أن أكبر عدد من الردود — "لا ينطبق" جاء من البلدان غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.
- 15- بالنظر إلى التطورات المستمرة في قطاع ما بعد الصيد، من المهم مراجعة الاستبيان دورياً، بما في ذلك إضافة أقسام جديدة، لزيادة دقة وموثوقية نظام الإبلاغ الخاص بمدونة السلوك.
- 16- تقوم الأمانة حالياً بتنقيح الاستبيان لتحسين وضوح الأسئلة وخيارات الردود. ويشمل العمل الحالي إعادة صياغة بعض الأسئلة بطريقة أوضح، لتقليل التفسيرات الخاطئة من جانب البلدان المجيبة وتحسين نوعية نتائج المسح. وفي الوقت نفسه، تحاول الأمانة الحفاظ على البنية نفسها وعلى محتويات الأسئلة الحالية لإتاحة المقارنة وتحليل الاتجاهات في ما بين الإصدارات المختلفة. ويجري السعي أيضاً إلى المواءمة والتنسيق مع الاستبيانات من لجنة مصائد الأسماك ولجنتها الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية.
- 17- أما في ما يتعلق بخيارات الردود، لتقليل عدد الردود بـ "لا ينطبق" و "الخانات الفارغة"، سيجري إثراء الإجابات المحتملة بخيارين إضافيين: "0" ليستخدمه الأعضاء إذا لم يكن تنفيذ الإجراء قد بدأ و"غير متوفر" إذا لم تكن المعلومات المطلوبة متوفرة على المستوى الوطني. وسيتيح ذلك للأعضاء تقديم ردود أدق وسيساعد الأمانة على تحليل البيانات النهائية. كما سيضيف هذا التنقيح أيضاً مؤشراً هاماً يتعلق بتوفر البيانات والمعلومات وإمكانية الوصول إليها على المستوى الوطني.

تحليل الردود

- 18- ساعد المعدل المتزايد للردود والبيانات المقدمّة، إلى جانب الردود على الأسئلة الخمسة المفتوحة الأخيرة، على تقديم تحليل أوفى وأوثق لتنفيذ المادة 11 من مدونة السلوك.
- 19- حللت الردود التي تُلقيت على مستويين اثنين مختلفين:
- تحليل إحصائي لجميع البيانات الخام في الردود، فحللت وجمّعت لاحتساب النتائج العالمية والإقليمية. ويمكن الاطلاع على التحليل الإحصائي التفصيلي للأسئلة التي تُمنح ردها درجات ضمن الوثيقة COFI:FT/XVI/2019/Inf.7
 - تحليل نوعي للردود المفتوحة يتضمن ترجمة وتلخيصاً للتعليقات التفصيلية ويرد في هذه الوثيقة.

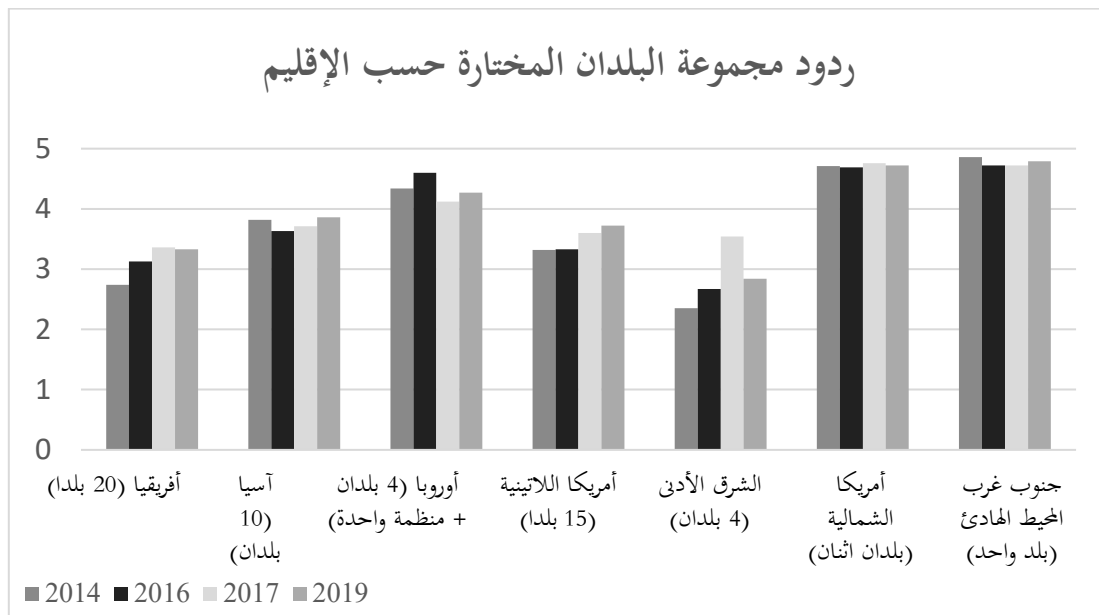
⁵ عدد أعضاء منظمة التجارة العالمية 164 وعدد أعضاء منظمة الأغذية والزراعة 194.

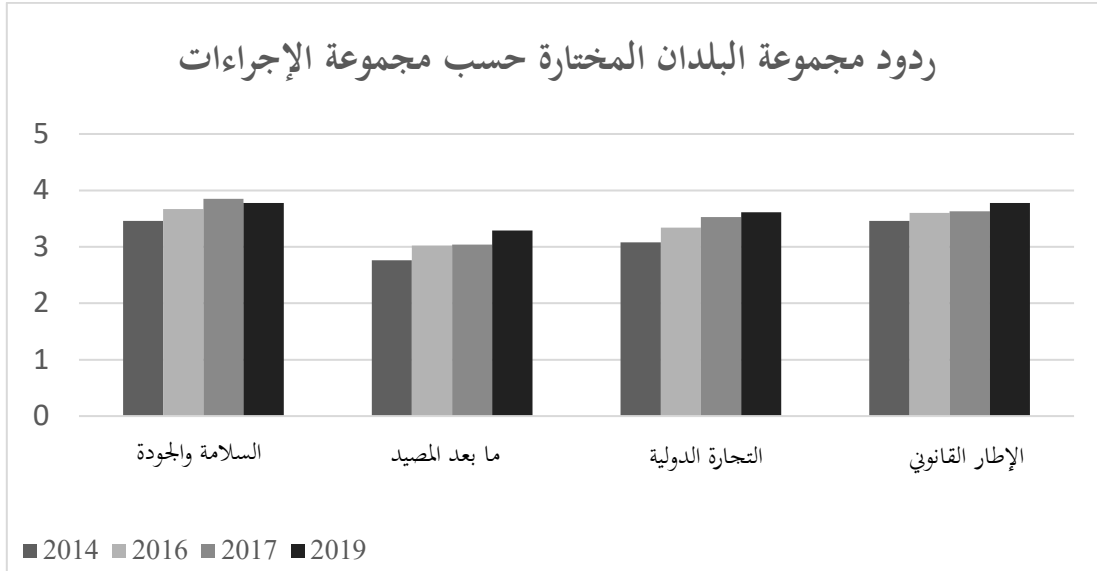
20- ليس بالإمكان المقارنة بين نتائج إصدارات الاستبيان المختلفة على المستوى الإجمالي، نظراً لاختلاف تشكيل الردود والدرجات المعطاة لها (أجابت بلدان مختلفة على إصدارات مختلفة). ولن يكون لمقارنة كهذه من معنى إلا على المستوى القطري فحسب، غير أن من شأن ذلك أن يتهدد متطلبات السرية.

21- لذا، بغية التمكن من مقارنة وتحليل نتائج الإصدارات الأخيرة، لا يتناول الجدول أدناه إلا البلدان التي أجابت على الإصدارات الأربعة الأخيرة (ما مجموعه 56 دولة عضواً + منظمة عضو واحدة) ويقدم نظرة عامة إلى التنفيذ العالمي للمادة 11 خلال السنوات (متوسطات بسيطة) كما أُبلغ عنه برودود تتراوح درجاتها بين 1 و5.

الدورة	معدل التنفيذ العالمي (56 دولة عضواً + منظمة عضو واحدة)
الدورة الرابعة عشرة - 2014	3.30
الدورة الخامسة عشرة - 2016	3.51
الدورة السادسة عشرة - 2017	3.64
الدورة السابعة عشرة - 2019	3.65

22- يقدم الرسمان البيانيان أدناه نظرة عامة إلى النتائج المبلغ عنها، الأول على المستوى الإقليمي والثاني حسب مجموعة الإجراءات:





23- لا تختلف معدلات التنفيذ على المستوى العالمي في ما بين الإصدارات المختلفة اختلافاً كبيراً، إلا أن اتجاهات أداء التنفيذ تختلف عندما تُحلل حسب الإقليم وحسب مجموعة الإجراءات. وقد تبدت الإجراءات التي تنفذ في قطاع ما بعد المصيد عن أدنى مستوى إجمالي للتنفيذ. وعلى وجه الخصوص، المجال الذي يُبلغ عن أدنى مستويات التنفيذ هو مجال الرصد الفعال والمعالجة الفعالة للآثار البيئية لأنشطة ما بعد المصيد (2.87)، تليها الإجراءات المتخذة لتقييم وخفض خسائر ما بعد المصيد (3.07).

التحديات التي تواجه تنفيذ المادة 11 من مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد

- 24- عموماً، أقرّ الأعضاء بأهمية المادة 11 كأداة شاملة للممارسات الفعّالة في فترة ما بعد المصيد وللتجارة.
- 25- بينما أبلغ بعض الأعضاء أن لديهم سياسات للصيد تتوافق مع المادة 11 من مدونة السلوك، أبلغ معظمهم عن عدد من المسائل والقيود التي تعترض تنفيذها. وكانت هذه الأسباب تتعلق أساساً بغياب سياسة تمكينية وإطار قانوني ومؤسسي وبالافتقار إلى الموارد والمهارات والبنى التحتية المادية.
- 26- وتلخص الأقسام التالية المسائل الرئيسية والتحديات الحالية التي أبلغ عنها الأعضاء، وتقدم طائفة واسعة من المعلومات المفيدة لفهم ما يعوق أو يمكن نمو قطاع ما بعد المصيد.

التحديات الراهنة المتعلقة بجودة الأغذية ونظم ضمان السلامة لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

27- أبلغت بلدان كثيرة عن الافتقار إلى سياسات وطنية وأطر مؤسسية وإدارية وقانونية كافية لدعم نظم فعّالة لسلامة الأغذية وضمان جودتها في ما يتعلق بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى محدودية قدرات السلطات المختصة.

28- أُبلغ أن الافتقار إلى المرافق والاستثمارات في تكنولوجيات ما بعد المصيد والمختبرات المجهزة والموظفين الفنيين المدربين، فضلاً عن استخدام تقنيات تجهيز وحفظ تقليدية لا تفي بمتطلبات سلامة الأغذية وجودتها، عوامل رئيسية تؤثر على قدرات المشغلين الوطنيين والصناعات الوطنية على الالتزام بمعايير جودة الأغذية وسلامتها.

29- من الجدير بالملاحظة كيف أن المسائل المتعلقة بالجودة والسلامة لا تؤثر على ما يبدو إلا على منتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستهلكة محلياً، إذ أفيد أن المنتجات الموجهة إلى الأسواق الدولية تُتناول وتجهز بما يتماشى مع المتطلبات الدولية لجودة الأغذية وسلامتها.

30- كان تصدّع سلسلة التبريد وإخفاؤها من بين التحديات الرئيسية المبلّغ عنها، وخاصّة في مصايد الأسماك الصغيرة الحجم، ما أدى إلى ارتفاع حجم الخسائر وعدم كفاية أو توفر الحد الأدنى من سلامة الأغذية وظروف جودتها على طول سلسلة القيمة.

31- ليست عمليات التفتيش المتعلقة بسلامة الأغذية ومراقبة جودتها فعّالة في كثير من البلدان بسبب الافتقار إلى القدرات والمعرفة والأطر السياساتية الملائمة والمختبرات المعتمدة لخطط المراقبة والإشراف. وأشار أن مرافق إجراء الاختبارات على العديد من البارامترات الكيميائية، من مثل الديوكسينات وأول أكسيد الكربون والزئبق وثنائي الفينيل المعامل بالكلور المتعدد والهيدروكربون العطري المتعدد الحلقات ومركبات أخرى مثل السموم، ليست متوفرة محلياً وأن إرسال عينات إلى مختبرات أجنبية باهظ التكلفة، وخاصة للمشغلين على نطاق صغير.

32- ما زال الأعضاء يعتبرون أن التتبع المحلي لمنتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء في جميع أنحاء سلسلة التوريد يشكّل مشكلة.

33- أبلغت بلدان عن اعتماد محدود لنظم الإجراءات التشغيلية الموحدة وتحليل المخاطر ومراقبة النقاط الحرجة وللمعايير التي وضعتها المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس. وشددت بلدان عديدة على أهمية مبادئ التكافؤ، على النحو المبين في اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تدابير الصحة والصحة النباتية، كتدبير لتيسير قبول النهج المختلفة للضوابط الوقائية وتحقيق نتائج مشابهة من حيث سلامة الأغذية.

- 34- أبلغ أيضاً أن استخدام المضادات الحيوية الجديدة في تربية الأحياء المائية تحدّ مستجد، إذ تضع البلدان المختلفة معايير أو حدوداً دنيا مختلفة.
- 35- وأفادت بلدان كثيرة عن صعوبات وقيود تكتنف المشاركة في اجتماعات محددة لهيئة الدستور الغذائي (مثل لجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية أو لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية) وغيرها من الاجتماعات الفنية المتعلقة بالأغذية.
- 36- سلّط الضوء أيضاً على عدم كفاية الموارد البشرية والمالية اللازمة لزيادة الوعي العام لسلامة الأغذية وتقديم المساعدة الفنية المناسبة، لا سيما لصغار مجهزي وتجار الأسماك.
- 37- طلب العديد من البلدان المساعدة على مراجعة إطار السياسات وتحديث المعايير والتشريعات الوطنية كي تتمثل للمتطلبات الدولية لسلامة الأغذية وجودتها وأحكام الدستور الغذائي، وعلى إنشاء مختبرات مُعتمدة ووضع خطوط توجيهية وطنية لضمان الجودة ووضع برامج لبناء قدرات مديري مصايد الأسماك والمجهزين والمستهلكين حول قضايا سلامة الأغذية ونوعيتها والممارسات الصحية الجيدة.
- 38- أبلغ أيضاً عن الحاجة إلى إعادة تصميم سفن الصيد التقليدية الحالية بغية تحسين المناولة والتخزين على متن السفن لأنها في كثير من الأحيان لا تفي بمتطلبات سلامة الأغذية، لا سيما في مصايد الأسماك الحرفية.

التحديات الراهنة في قطاع ما بعد المصيد

- 39- أفادت ردود أنه لا يُقرّ دائماً بالدور الاقتصادي لقطاع ما بعد المصيد ولا بأبعاده الاجتماعية والبيئية، ما يؤدي إلى استثمارات في تكنولوجيا الأسماك غير كافية، وقيمة مضافة محدودة في مرحلة ما بعد المصيد، وشبكات تجارية غير كافية على المستويات الوطني والإقليمي والدولي، وظروف عمل صعبة، واستخدام غير مستدام للموارد المائية، وأضرار تلحق بالنظم الإيكولوجية البحرية.
- 40- أبلغت بلدان كثيرة عن افتقار إلى الموارد وضعف في القدرات بحلولان دون زيادة قيمة المنتجات المحلية وتعزيز إمكاناتها التصديرية.
- 41- ما زال الأعضاء يبلغون عن أحجام كبيرة من الخسائر بعد المصيد، ويرجع ذلك أساساً إلى عدم كفاية التوعية والمناولة والتعبئة والنقل وممارسات الحفظ لضمان الحفظ السليم للمنتجات.

- 42- أشير إلى أن إضافة القيمة واستخدام المنتجات الثانوية والفاقد والمرتجع من المصيد لا تحظى جميعها بتشجيع ودعم كافيين، مع ما يترتب على ذلك من أثر سلبي إضافي على الحجم الكلي للخسائر. وأبلغ عن كمية ضخمة من المصيد العرضي والمصيد المرتجع في قطاع مصايد الأسماك الصغيرة والتجارية الكبرى على السواء.
- 43- سلط أحد البلدان الضوء على أن نظام حصص الصيد يمكن أن يشكل تحدياً من ناحية الممارسات الصديقة للبيئة وحجم الخسائر، إذ يتعين على الصيادين أن يلقوا في البحر أطناناً من الأسماك الميتة التي لا تغطيها الحصص المحددة.
- 44- لم يبلغ سوى عدد قليل من البلدان عن أن لديها لوائح تنظيمية فعّالة للمصيد العرضي.
- 45- رغم الافتقار إلى بيانات مصنّفة حسب الجنس، يبدو أن النساء يساهمن مساهمة كبيرة في قطاع ما بعد المصيد (خاصة خلال مرحلة التجهيز وإعداد الشباك والبيع النهائي للمنتجات)، ولكن أفيد أنهن ما زلن يُعتبرن جماعة منكشفة على المخاطر، إذ أنهن يعملن أساساً في قطاع مصايد الأسماك الحرفية الفرعي بسبب الصعوبات التي يواجهنها في الحصول على الائتمان وبناء القدرات والتدريب لتعزيز فعالية عملياتهن.
- 46- وفي ما يتعلق بالمعلومات، أبلغ بعض البلدان عن افتقار إلى البيانات والإحصاءات والقدرات المتعلقة بنظام فعال للرصد والتقييم في قطاع ما بعد المصيد. وأبلغ معظم البلدان الحبيبة عن افتقار تام إلى جمع بيانات موثوق بها ودقيقة عن حالة النظم الإيكولوجية.
- 47- أبلغت بلدان كثيرة عن وجود واتباع ممارسات غير مسؤولة ومضللة، بما في ذلك استخدام مواد شبك غير مشروعة وأساليب وممارسات صيد غير مستدامة وغش.
- 48- أشير أن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم يشكّل تهديداً للأعضاء، وخاصة عمليات الصيد غير القانونية التي تقوم بها سفن صيد أجنبية في المياه الإقليمية للبلدان. وفي هذا الصدد، لم يبلغ سوى عدد قليل من البلدان عن وضع نظم وممارسات للإبلاغ عن أنشطة الصيد غير القانوني داخل مياهها.
- 49- ذكر بعض البلدان أن الخطوط التوجيهية الطوعية لخطط توثيق المصيد التي وضعتها المنظمة وتوسيم بلد المنشأ صكوك دولية فعّالة لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وإن كان تنفيذها الكامل ليس فعّالاً بعد.
- 50- شدد بعض البلدان على القيمة الاقتصادية للبرمائيات والموارد المائية الأخرى (وخصوصاً القواقع والضفادع) وعلى أهميتها، إلى جانب ضرورة تحسين إدارة هذه الموارد وحفظها.
- 51- أفادت بلدان كثيرة أنها لا تزال منكشفة على مخاطر تقلب أسعار الأسماك، ما يؤثر تأثيراً هاماً على أسواق الأغذية البحرية وعلى الاقتصادات الوطنية.

52- أبلغت بلدان كثيرة عن تداخل في الأدوار والمسؤوليات بين الوزارات والإدارات المختلفة في قطاع ما بعد المصيد. واعتبرت عملية المواءمة الشاملة لعدة قطاعات بين مختلف السلطات المختصة ضرورة لتحسين الرقابة ومواءمة اللوائح التنظيمية والإجراءات، وفي الوقت نفسه ضمان الاستخدام المستدام للموارد البحرية وظروف العمل اللائق، والأهم من ذلك تعزيز وحماية صحة الإنسان. وحدد بعض الأعضاء أيضاً أن من المسائل الرئيسية التي تعرقل تنفيذ المادة 11 من مدونة السلوك غياب التعاون بين جميع أصحاب المصلحة (العامين والخاصين) المنخرطين في ممارسات ما بعد المصيد والتجارة.

53- أبلغ عن بعض الجهود الرامية إلى تعزيز الأطر التشغيلية والمؤسسية في قطاع ما بعد المصيد، بوضع خطط عمل لتحسين تجهيز وتسويق الأسماك ومنتجات مصايد الأسماك وحماية حقوق المستهلكين وتعزيز الأسماك المعدة للاستهلاك البشري واستكشاف الممارسات الصديقة للبيئة (خاصة في ما يتعلق بالتأثير البيئي لتربية الأحياء المائية) والتكنولوجيات الصديقة للبيئة (تقنيات التحفيف بالطاقة الشمسية بشكل خاص).

التحديات الراهنة في التجارة الدولية

54- أفيد أن القدرات المحدودة للسلطات المختصة بسلامة الأغذية وإصدار شهادات جودة لمصايد الأسماك ومنتجات تربية الأحياء المائية تؤدي دوراً رئيسياً أيضاً في التجارة الدولية نظراً لأن مستويات الجودة والنظافة الصحية ما زالت في العديد من البلدان أضعف مما يؤهل للامتثال للمتطلبات والتدابير الدولية (بما في ذلك الاستدامة ومشروعية أنشطة الصيد وقابلية تعقبها).

55- يمكن لهذه التدابير أن تساعد على تحسين النظام المحلي لما بعد المصيد لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، إلا أنها تنطوي أيضاً على أعباء مالية وإدارية إضافية لا تستطيع البلدان المصدرة دائماً تحملها. وبالإضافة إلى ذلك، وكما ذكر العديد من الأعضاء، كثيراً ما تفرض التدابير من منظور مصايد الأسماك على النطاق التجاري الكبير فلا تأخذ بالاعتبار طرائق عمليات الصيد على نطاق صغير أو مصايد الأسماك على النطاق شبه التجاري والطبيعة الحرفية لأسطول الصيد المحلي.

56- أفاد معظم البلدان أن الافتقار إلى الاتساق في السياسات التجارية والمتطلبات الدولية يمثل أحد التحديات الرئيسية في مجال التجارة الدولية في منتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وسلط الضوء على أن البلدان المصدرة مطالبة بالامتثال لعدد متزايد من التدابير المتعددة الأطراف والأحادية التي تحدد الوصول إلى الأسواق والتي تتغير بسرعة وباستمرار وتتطلب قدرات تقنية وإدارية وتنطوي على تكاليف مرتفعة تتكبدتها الحكومات والمؤسسات.

57- أفادت بضعة بلدان أن متطلبات الصحة والصحة النباتية والبروتوكولات التجارية الإقليمية وتنفيذ متطلبات منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة ما زالت تشكل تحدياً، وخاصةً لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق.

58- أبلغت بضعة بلدان أنها تواجه صعوبات في القبول بها كبلد مصدر، فضلاً عن التحديات التي تواجهها في أن تصبح عضواً في منظمة التجارة العالمية.

59- أبلغت بلدان غير أعضاء في منظمة التجارة العالمية أن لديها معرفة أو خبرة محدودة جداً في مجال التجارة الدولية وممارسات ما بعد المصيد. وعلى وجه الخصوص، أفيد أن الافتقار إلى المعلومات المتعلقة بالأسواق الدولية وفي الأقاليم وفيما بين الأقاليم (بما في ذلك التوسيم والأسعار وشروط الاستيراد والتعرفات وقواعد المنشأ) عامل رئيسي يعوق الوصول إلى الأسواق، وخاصة في ما يتعلق بمصايد الأسماك الحرفية والصغيرة النطاق.

60- أشير أيضاً أن الافتقار إلى الشفافية بشأن القواعد المعمول بها في بعض البلدان وكذلك الحواجز اللغوية تحديات إضافية تعوق الوصول إلى بعض الأسواق.

61- أبلغت بلدان كثيرة أن التعرفات المرتفعة المفروضة من بعض الدول على الأسماك والمنتجات السمكية تشكل تحدياً. واعتبر أن هذه التعرفات مجحفة للبلدان الأقل نمواً، حتى لتلك التي تتبع ممارسات صيد أكثر استدامة.

62- أفادت بلدان كثيرة أيضاً أن الإعانات تمثل مشكلة كبيرة، لا لأنها تسهم في الإفراط في استغلال الأرصد السمكية فحسب، بل أيضاً لأنها تسمح لبعض البلدان بالعمل بتكاليف أقل، مقارنة ببلدان لا تقدم إعانات، ما ينعكس في منافسة غير عادلة.

63- في معظم البلدان، يُتاجر بالأسماك والمنتجات السمكية طازجة/غير مجمدة، ولذا فإن البنية التحتية للموانئ والرحلات الجوية أو غيرها من الاتصالات السريعة ضرورية للدخول إلى الأسواق الدولية أو لمواصلة الإتجار فيها. وفي هذا الصدد، أبلغت بلدان كثيرة عن ارتفاع تكاليف الشحن والافتقار إلى البنى التحتية/المرافق المناسبة والمعدات اللازمة لتيسير الوصول السريع والأمن إلى الأسواق الدولية. ورغم أن بعض البلدان أبلغ عن تحسينات في هذا الجانب، ما يزال ذلك يشكل تحدياً رئيسياً للقطاع.

64- رغم شيوع التسليم بأن الإتجار بالموارد السمكية المصيدة بصورة غير مشروعة يمثل مشكلة، لم يبلغ سوى عدد قليل من الأعضاء عن اتخاذ تدابير للمكافحة التامة للصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وذلك غالباً عبر تعزيز عمليات الرقابة والتفتيش على مصايد الأسماك وتحسين نظم إصدار الشهادات والتتبع والضوابط الجمركية والتدابير الحدودية. وبوجه عام، تفتقر إدارات مصايد الأسماك المحلية إلى الموارد والقدرات لمعالجة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وتحسين وعي المستهلكين لهذه المسألة.

65- ذكر العديد من البلدان الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء باعتباره أحد التدابير التي يتعين دعمها وتعزيزها.

66- سلط الضوء أيضاً على أن انخفاض الأسعار الدولية يشكل تحدياً، إذ أن له آثاراً سلبية على المنتجات المحلية أو الأجهزة محلياً إذ يحد من قدرتها التنافسية.

67- سلط العديد من الأعضاء الضوء على أن تعزيز قدرات التجارة الدولية، سيحتاج الكثير من الجهد وسينطوي على عدة أشكال من المساعدة، بما في ذلك بناء مواقع إنزال وبنى تحتية أكفأ وإنشاء وتحسين أنظمة إدارة مصايد الأسماك وإصدار الشهادات وتحقيق معايير الجودة الدولية، فضلاً عن توجيه رواد الأعمال حول كيفية الاستفادة من الفرص التجارية في السوق العالمية.

التحديات الراهنة في القوانين واللوائح التنظيمية

68- أُفيد أن القوانين واللوائح التنظيمية الوطنية المتعلقة بتنفيذ المادة 11 من مدونة السلوك ما تزال ضعيفة تحتاج مزيداً من التحسين والمواءمة على المستوى القطري وضمن الإطار الدولي.

69- في العديد من البلدان، اعتبرت الأطر التنظيمية الحالية التي تحكم تجارة الأسماك وإدارة ما بعد المصيد قديمة أو تفتقر إلى نواحٍ حرجة. وأشار أن التغيرات السريعة والكبيرة التي تطرأ على قطاعي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وعلى سلاسل القيمة أدت وما زالت إلى ثغرات في الأطر المؤسسية والتنظيمية التي تحقق في الأخذ بالاعتبار الكثير من الممارسات والقضايا المتعلقة بإدارة مصايد الأسماك.

70- علاوة على ذلك، كثيراً ما اعتبرت القوانين ذات الصلة غير متسقة مع أفضل الممارسات والصكوك الدولية المنطبقة.

71- حدد العديد من الأعضاء القائمة التالية من التحديات والثغرات المشتركة:

- محدودية القدرات والموارد التي تمكن أصحاب المصلحة (بما في ذلك المجموعات البيئية والاستهلاكية) من القيام بمشاورات فعّالة؛
- وغياب تقييمات الأثر للوائح التنظيمية (ما يؤدي إلى متطلبات لا تعكس الوقائع الاجتماعية-الاقتصادية للقطاع)؛
- وعدم كفاية مشاركة القطاع في عملية إعداد القواعد ونشرها وتعميمها؛
- والافتقار إلى الشفافية والرقابة والالتزامات بالإفصاح في ما يتعلق بالقوانين والإجراءات الجديدة المتعلقة بقطاع ما بعد المصيد، ما يؤدي إلى افتقار إلى الوعي وإلى تدني الامتثال لاحقاً للقواعد الجديدة ضمن القطاع؛
- والمقاومة اللاحقة من المشغّلين والقطاع للقواعد والمعايير الجديدة والشكاوى منها؛
- وعدم كفاية قدرات الإنفاذ والضبط (مثلاً، غياب أو محدودية قدرات خفر السواحل وغيرها من وكالات الإنفاذ)، ما يقوض تأثير الردع؛
- والافتقار إلى التنسيق والاتصال بين الوزارات المختصة والهيئات الحكومية ذات الصلة؛
- وغياب أحكام تنظّم مسألتي الاستدامة واليد العاملة على امتداد سلاسل القيمة.

72- أبلغ العديد من الأعضاء أيضاً عن غياب إطار تنظيمي فعال يحكم قطاع تربية الأحياء المائية.

73- لمعالجة هذه الثغرات، أقرت حكومات كثيرة بأهمية وجود عملية متينة لوضع القواعد وسلطت الضوء عليها. غير أن التحدي الرئيسي الذي أبلغ عنه هو تحدي الحفاظ على مستوى الامتثال للمتطلبات المتغيرة باستمرار ومواصلة تحديث القوانين القائمة، الذي يتطلب موارد مالية وإرادة سياسية وقدرات.

74- حددت حكومات كثيرة أيضاً التدابير المحددة التالية والمحالات التي تُبذل فيها جهود وتتطلب موارد وبخاصة إلى المساعدة:

- تعزيز أطر الحوكمة والإدارة التي تشمل أنشطة مختلفة على امتداد سلسلة القيمة، بما في ذلك اللوائح التنظيمية التي تحكم على وجه التحديد تسجيل وترخيص السفن والعمليات؛
- وتعزيز نظم الرصد والضبط والإشراف وأنشطة وقدرات الإنفاذ/ الضبط؛
- وتعزيز نظام مراقبة الأغذية ومتطلبات سلامتها/جودتها؛
- وتعزيز وتوليد فرص عمالة وفرصاً اقتصادية أكبر على امتداد مختلف مراحل سلسلة القيمة؛
- وترويج منتجات جديدة وتحديد فرص إضافة القيمة والوصول إلى أسواق جديدة؛
- ومكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وإدارة الصيد العرضي ومرتجعات المصيد والحد منها؛
- وإدماج سياسات وقوانين أقوى تحكم مسألتي الاستدامة واليد العاملة (من مثل ظروف العمل اللائق والسلامة المهنية من حيث شروط الخدمة، وعمل الأطفال، والسكن والغذاء، وحماية الصحة، والرعاية الطبية والضمان الاجتماعي).

استخدام النتائج وعمل منظمة الأغذية والزراعة

75- تدعم منظمة الأغذية والزراعة تنفيذ المادة 11 من مدونة السلوك بطرق متعددة، بما في ذلك من خلال أنشطة البرنامج العادي والأنشطة الممولة من الجهات المانحة. وتشمل الأنشطة المحددة تنظيم حلقات عمل دولية وإقليمية ووطنية لنشر مدونة السلوك وتعميق فهمها، ودراسات لوضع خطوط توجيهية فنية لتيسير تنفيذ مدونة السلوك، وبناء القدرات والتدريب والدعم الفني.

76- بالإضافة إلى ذلك، تشجّع البلدان الأعضاء دائماً على البحث عن الدعم من خلال المكاتب القطرية والإقليمية للمنظمة في أرجاء العالم لتنمية قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في مرحلة ما بعد المصيد.

77- منذ عام 2014، تُخزن الكمية الكبيرة من المعلومات التي قدمتها البلدان الأعضاء من خلال الإصدارات المختلفة لاستبيانات المسوح على نحو مناسب في قاعدة بيانات. وتُستخدم هذه المعلومات أساساً لإنتاج وثيقة العمل هذه

الخاصة باللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك التابعة للجنة مصايد الأسماك ولمساعدة مديري المنظمة وموظفي مصايد الأسماك على تصميم السياسات والمشاريع، وتعزيز المساعدة الفنية التي تقدمها المنظمة على المستويين الإقليمي والوطني. وبالإضافة إلى ذلك، ستستخدم نتائج الاستبيان أكثر فأكثر للتحقيق في جوانب أو مجالات مفردة يشكل فيها تنفيذ المادة 11 تحدياً للأعضاء، بما في ذلك إجراء تقييمات مخصصة مؤقتة ومشاورات ودراسات وإعداد تقارير فنية محددة.

الخلاصة

78- رغم أن الأعضاء يدركون الإمكانيات الهائلة لقطاع ما بعد المصيد في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية لديهم تعزيزاً كبيراً من حيث التجارة والعمالة وخفض الفقر والتغذية، أُبلغ عن عدد من المسائل والشواغل في تنفيذ المادة 11 من مدونة السلوك على المستويات العالمي والإقليمي والوطني.

79- عموماً، ما تزال هناك حاجة إلى بذل جهود لتعزيز إدارة وضبط مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وتحسين ممارسات ما بعد المصيد، وبناء القدرات على المستوى المحلي، وتحسين ظروف العمل، والتوعية بمسائل سلامة الأغذية، وتحسين نظم إدارة البيانات والمعلومات، وتيسير إنتاج المنتجات المدرة للدخل، ودعم الانخراط المتعدد الأطراف، ومواصلة التعاون الدولي، ومواءمة المتطلبات، ودعم الاستخدام المسؤول لموارد الأحياء المائية.

80- تعتبر المعلومات والتعليقات المفصلة التي تلقتها اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك التابعة للجنة مصايد الأسماك من خلال الاستبيان الذي يرصد تنفيذ المادة 11 من مدونة السلوك مصدراً أساسياً للمعلومات المصنفة حسب المناطق الجغرافية وحسب المواضيع.

81- في الوقت نفسه، كما أكد الأعضاء، أتاح الاستبيان لهم فرصة التقييم الذاتي لأدائهم فيما يتعلق بعدد من المسائل والتدابير الممكنة، وتقديم التوجيه بشأن تحديد الأولويات والموارد والسياسات والتدخلات، وتحديد كيف يمكن لهذا القطاع أن يستجيب للتحديات المعقدة السريعة التغير.